تقييم أداء المصارف الإسلامية باستخدام التحليل المالي المركب
دراسة مقارنة لأداء المصرف الإسلامي العراقي والمصرف الإسلامي الأردني
للمدة (٢٠٠٠ – ٢٠٠٨)

تانيا قادر عبد الرحمن
كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة كركوك

مشتاق محمود السبعاوي
كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة كركوك

المستخلص

احتلت المصارف الإسلامية مكانة متميزة مابين المصارف العاملة في القطاع المصرفي،لاسيما بعد المؤشرات التي أفرزتها الأزمة المالية في نهاية العام (٢٠٠٨) والتي أثبتت نجاح عمل هذه المصارف بما تستند إليه من مبادئ وأسس تتوافق مع أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية، وفي ظل التطورات التي شهدها القطاع المصرفي حاولت الدراسة تقييم أداء المصارف الإسلامية من خلال استخدام التحليل المالي المركب القائم على استخدام أداتين هما (التحليل المالي باستخدام النسب المالية) و (تحليل التغيير والاتجاه العام بالاستناد إلى سنة أساس)؛من أجل الحكم على أداء هذه المصارف ومدى كفاءة إدارتها في إدارة الموارد المالية بشكل أمثل، وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية في ظل التطورات المختلفة التي تشهدها هذه المصارف. وتمثلت عينة الدراسة بـ (المصرف الإسلامي العراقي) و(المصرف الإسلامي الأردني)، وذلك في محاولة لتحليل القوائم المالية لهذه المصارف للفترة (٢٠٠٠ – ٢٠٠٨)، وتم عرض الدراسة في مبحثين تناول المبحث الأول مدخلاً إلى التحليل المالي والمصارف الإسلامية والمفاهيم المرتبطة في كلٍ منهما، أما المبحث الثاني فقد تناول تحليلاً للقوائم المالية للمصرف الإسلامي العراقي ومقارنته بتحليل القوائم المالية الخاصة بالمصرف الإسلامي الأردني باستخدام الأدوات المالية التي تم ذكرها سابقاً.

وتوصلت الدراسة إلى أن المصارف الإسلامية إذا ما أرادت أن تحقق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية وبما يتوافق ذلك والأسس التي تعتمدها في مجال عملها، فإنه من الضروري أن يكون لها الدور الكبير في اتخاذ القرارات ورسم السياسات المالية والخطط المستقبلية وبما يعزز مكانة هذه المصارف في المجتمعات العاملة فيها، فضلاً عن استخدا مها للأدوات المالية التي يوفرها التحليل المالي من أجل الوصول إلى الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

Evaluating The Performance Of Islamic Banks By Using Financial Analysis Composite Comparative study of the Iraqi Islamic Bank Performance with the Jordan Islamic Bank for the Period (2000 – 2008)

Abstract

Islamic banks have occupied a distinguished position among banks operating in the same sector, especially after the indicators created by the financial crisis at the end of the year (2008), Which proved the success of the work of these banks, including its underlying principles and foundations are compatible with the provisions of the Shariah-compliant manner, In light of the developments in the banking sector, the study tried to assess the performance of Islamic banks through the use of complex financial analysis based on the use of two tools: (financial analysis using financial ratios) and (analysis of change and the general trend on the basis of the base year); For judging the performance of these banks and the efficiency of management in the management of financial resources optimally, and to achieve economic and social objectives in light of various developments taking place in these banks.

The study sample consisted by (the Iraqi Islamic Bank) and (Jordan Islamic Bank), in an attempt to analyze the financial statements of these banks for the period (2000-2008) , Has been introduced to study in two sections deal with the first section an introduction to financial analysis and Islamic banking and related concepts in each, the second section dealt with an analysis of the financial statements of the Bank of the Iraqi Islamic and compared to analyze the financial statements the Bank's Jordan Islamic using financial instruments that have been mentioned previously.

The study found that Islamic banks if they want to achieve the economic and social objectives and in line with that and the fundamentals of their field, it is necessary to have a role of great decision making and financial policies and future plans, and strengthening the position of these banks in the communities working in it, as well as the use of financial instruments provided by the financial analysis in order to reach the goals that seek to achieve.

المقدمة:

تعتبر المصارف الإسلامية من المؤسسات المالية التي تمارس أعمالها بما يتوافق مع ضوابط وأحكام الدين الإسلامي الحنيف، وقد تمارس هذه المصارف عمليات الوساطة المالية شأنها في ذلك شأن المصارف الأخرى إلا إن الفارق الجوهري بينهما هو أن المصارف

الإسلامية لا تتعامل بالربا أخذاً وعطاءً في عملياتها وذلك مصداقاً وتطبيقاً لقوله تعالى (...وَأَحَلَّ اللّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ...). (سورة البقرة، الآية :٢٧٥)، ولاقت المصارف الإسلامية اهتماماً كبيراً ومتميزاً في بيئة الصناعة المصرفية ليس فقط في الدول العربية وإنما شمل ذلك عدداً من الدول الأوربية من خلال تحول بعض المصارف إلى العمل بأساليب وأدوات التمويل التي تتعامل بها المصارف الإسلامية أو من خلال فتح نوافذ للتعامل الإسلامي في تلك الدول ضمن مصارفها التقليدية.

وجاءت دراستنا لتتناول المفاهيم المتعلقة بالتحليل المالي ودور الأدوات المالية في تقييم أداء المصارف الإسلامية من اجل التعرف على طبيعة المركز المالي لهذه المصارف والوصول إلى ابرز المؤشرات الخاصة بأدائها الفعلي من خلال تحليل الميزانيات والتقارير الخاصة بها.

أهمية الدراسة: تبرز أهمية الدراسة من خلال الأهمية الخاصة بالتحليل المالي في توفيره مجموعة من الأدوات المالية الخاصة في تقويم أداء المؤسسات المالية بشكل عام والمصارف الإسلامية بشكل خاص، وتحديد كفاءة هذه المصارف في إدارة موجوداتها في ظل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المختلفة، وذلك من خلال إجراء دراسة مقارنة بين طبيعة عمل المصرف الإسلامي العراقي والمصرف الإسلامي الأردني للفترة (٢٠٠٠- ٢٠٠٨).

مشكلة الدراسة : واجهت المصارف الإسلامية منذ نشأتها العديد من التحديات لاسيما وأنها تعمل في بيئة مصرفية تقوم على مبادئ وأسس تتعارض مع ضوابط الدين الإسلامي التي تعتبر محوراً لعمل المصارف الإسلامية، لذلك تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤل الآتي:

هل أن أدوات التحليل المالي تساعد الإدارات في المصارف الإسلامية، والجهات ذات العلاقة، للحصول على المؤشرات اللازمة و المحافظة على المركز المالي لهذه المصارف في ظل التغيرات المختلفة؟

أهداف الدراسة : تهدف الدراسة إلى التعرف على المفاهيم الخاصة بالتحليل المالي والتركيز على استخدام نوعين من الأدوات المالية وهما (تحليل النسب المالية) و(تحليل الاتجاه باستخدام التحليل بالاستناد إلى سنة أساس)، من أجل تقييم أداء المصارف الإسلامية عينة الدراسة بعد التعرف على طبيعة وآلية عمل هذه المصارف.

فرضية الدراسة: بناءً على ما جاء في مشكلة الدراسة من تساؤل، سيتم اختبار الفرضية الآتية:

إن استخدام أدوات التحليل المالي في تحليل القوائم المالية للمصارف الإسلامية تمكن الإدارات في المصارف الإسلامية والجهات ذات العلاقة على الحكم الملائم (المناسب) على أداء هذه

المصارف وتجعل الإدارة قادرة على وضع الخطط المستقبلية الكفيلة بتحسين أسلوب العمل المتبع لديها.

المبحث الأول: التحليل المالي والمصارف الإسلامية.

أولاً: مدخل إلى التحليل المالي.

١- مفهوم التحليل المالي:

يعد التحليل المالي من المواضيع الهامة التي تناولتها الأبحاث قديماً وحديثاً؛ لأنه يهدف بالدرجة الأساس إلى دراسة تحليلية ومفصلة للبيانات التي تحتويها القوائم المالية الخاصة بالمؤسسات المالية، وتوضيح مفاهيمها وتركيز الاهتمام على الحقائق والدلائل المخفية وراء الأرقام التي تحتويها البيانات بهدف المساعدة في تخطيط وتنظيم مختلف نواحي النشاط والرقابة عليها، وكذلك المساعدة في تقويم الماضي والحاضر من دون الوقوع في مخاطر الإفلاس والخسارة ، فضلاً عن إعطاء صورة واضحة عن حقيقة المركز المالي لها ومدى قدرتها على سداد الالتزامات المترتبة عليها من خلال التعرف على سيولتها وربحيتها وكيفية تحقيق الموازنة بينهما بالشكل الذي يحقق اكبر عائد ممكن.

ويعرف التحليل المالي بأنه عملية تشخيص الوضع المالي الحالي والماضي للوحدة الاقتصادية بقصد إعطاء مؤشرات عن وضعها المستقبلي.(cup,BendonE,1983,p.347)

كما ويعرف بأنه عبارة عن دراسة تفصيلية للبيانات والقوائم المالية لمعرفة مدلولات هذه البيانات وأسباب نشأتها بهدف إيجاد نقاط الضعف والقوه للسياسة المالية المتبعة في المنشأة وبيان مدى قوة أو ضعف مركزها المالي.(الراوي و سعادة ،١٥، ٢٠٠٠).

في حين يعرفه آخرون بأنه دراسة الأرقام الواردة في القوائم المالية باستخدام الأساليب الكمية والرقمية وإظهار مدى الترابط والتغيير بين عناصر القوائم المالية واثر هذه التغيرات في وضع المنشأة فضلاً عن اشتقاق مجموعة من النسب المالية التي تخدم العديد من الأطراف المستفيدة في اتخاذ القرارات الإدارية. (محمد وإسماعيل ونور، ٢٠٠٠، ١٢).

ويعرف أيضاً بأنه: (عبارة عن عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما للحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر).(عقل،٢٣٢، ٢٠٠٤).

أما الباحثان فيعرفان التحليل المالي بأنه تقييم كفاءة السياسة المالية للمنشأة وذلك من خلال دراسة القوائم المالية دراسة تفصيلية وشاملة ودقيقة وتوفير كمية مناسبة من المعلومات للوقوف

على مدى تحقيق المنشأة للأه داف التي ترمي إليها ودقة تنفيذها له ومدى كفاءتها في اتخاذ القرارات الصحيحة والمناسبة في الماضي والحاضر فضلاً عن رسم سياسة المنشأة المستقبلية.
وبذلك تتمثل الجهات المستفيدة من التحليل المالي بما يلي:-
أدارة المنشأة.
أصحاب المنشأة.
الدائنون.
المصارف.
شركات التأمين.
المستثمرون.
العاملون.
الدوائر الحكومية.
٢- استعمالات (استخدامات) التحليل المالي
يتم استخدام التحليل المالي في العديد من الأغراض منها:-(عبد الهادي،٨٨،٢٠٠٨)
التخطيط المالي للمنشأة.
إعداد التنبؤات المالية.
قياس ربحية وسيولة المنشأة.
الرقابة المالية.
تقييم مدى كفاءة الإدارة.
إظهار مدى نجاح المنشأة لمالكيها.

وبرزت في الوقت الحاضر أهمية كبيرة للتحليل المالي إذ أصبح الآن بإمكان مدراء الوحدات الاقتصادية أن ينظروا إلى المستقبل من خلال نتائج التحليل المالي ليحصلوا على تصورات واضحة عن الظروف المالية للوحدة الاقتصادية. ومما يزيد من أهمية استخدام الوسائل الحديثة في البرمجيات فقد أصبح باستطاعة المحللين إن يدخلوا متغيرات لانهاية لها في تحليلاتهم مثل أسعار الفائدة ومخاطر سعر التبادل للعملات الأجنبية والتي يمكن أن تعطي تحذيرات قوية بخصوص قدرة الدفع وغيرها.(Tuckey,steve,2000,pp1-2) .

٣- التحليل المالي في المصارف

هناك العديد من الأدوات المالية أو النسب التي يمكن الاستناد عليها في عملية التحليل المالي بشكل عام، إلا انه تم تخصيص مجموعة من هذه النسب بما يتلاءم والعمل المصرفي الإسلامي،

إذ تم اختيار (٩) نسب مالية يعتقد أنها ذات أثر مباشر بتقييم عمل أداء المصارف عينة البحث من حيث السيولة والربحية والتوازن المالي ومعدل النمو لها . والجدول اللاحق يبين عرضاً لهذه النسب، أما مناقشتها فسيتم تناولها في المبحث الثاني من البحث، كما سيتم استخدام أداة أخرى للتعرف على مستوى النم و الحاصل للنسب المالية التي تم اختيارها، وسيتم مناقشتها في المبحث الثاني أيضاً.

أما المفاهيم الخاصة بالنسب المالية المختارة، والمشار إليها في الجدول (١)، تتمثل بما يأتي:

نسب السيولة: تهدف هذه النسب إلى تقييم القدرة المالية للمصرف الإسلامي على المدى القصير، ومدى قدرته على مقابلة التزاماته القصيرة الأجل عند استحقاقها.

توظيفات الأموال: وتقيس هذه النسب مدى كفاءة إدارة المصرف الإسلامي في توزيع موارده المالية توزيعاً مناسباً وتوظيفها في مختلف المجالات. (عقل، ٢٠٠٤، ٣١٢ – ٣٤٣)

نسب الأمان: تقيس هذه النسب قدرة المصرف الإسلامي على حماية وتأمين أموال المودعين من خلال تدعيم رأس المال واحتياطاته وأرباحه المحتجزة والتي تسمى إجمالاً حقوق الملكية لمواجهة الخسائر التشغيلية التي يتوقع حدوثها مستقبلاً.(الشكرچي والعباس، ٢٠٠٢، ٦٣).

نسب هيكل رأس المال : تساهم هذه النسب عل ى تحقيق التوازن بين مصادر التمويل الداخلية والخارجية من خلال دراسة الهيكل المالي للمنشأة. (محمد وإسماعيل ونور، ٢٠٠٠، ٥٤).

معدل نمو الودائع: تهدف هذه النسبة إلى التعرف على التطور النسبي لودائع المصارف الإسلامية عينة الدراسة.

الجدول (١)

مجموعة النسب المالية المختارة لتقييم أداء المصارف الإسلامية عينة الدراسة

طبيعة النسبة	النسب المختارة	طريقة اشتقاقها
نسبة السيولة	١- نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات ٢- نسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الموجودات	النقدية / إجمالي الموجودات الموجودات المتداولة/إجمالي الموجودات
توظيفات الأموال	١- نسبة الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع ٢- نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع	الائتمان النقدي / إجمالي الودائع النقدية / إجمالي الودائع
نسب الأمان	١- نسبة حق الملكية إلى إجمالي الودائع ٢- نسبة حق الملكية إلى إجمالي الموجودات	حق الملكية / إجمالي الودائع حق الملكية / إجمالي الموجودات
نسبة هيكل رأس مال	١- نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات ٢- نسبة حق الملكية إلى إجمالي المطلوبات	إجمالي المطلوبات / إجمالي الموجودات حق الملكية / إجمالي المطلوبات
معدل نمو الودائع	ودائع السنة اللاحقة إلى ودائع السنة الحالية	ودائع السنة اللاحقة / ودائع السنة الحالية

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاستفادة من مجموعة من المصادر.

ثانياً: مدخل إلى المصارف الإسلامية (المفهوم،الأهمية والتحديات).

١- مفهوم المصارف الإسلامية

ظهرت المصارف الإسلامية تلبية لاحتياجات المجتمع الإسلامي بشكل مؤسسات مالية تعمل في إطار تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية وذلك من اجل التخلص من التعاملات المالية القائمة على أساس الربا الذي جاء تحريمه مطلقاً في القرآن الكريم وفي السنة النبوية المطهرة.

وتعرف المصارف الإسلامية بأنها مؤسسات مالية مصرفية تعمل على تجميع الأموال وتوظيفها وفق أحكام الشريعة الإسلامية وبما يلبي احتياجات المجتمع الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع مع الالتزام بعدم التعامل بالفوائد الربوية أخذاً أو عطاءاً وباجتناب أي عمل مخالف لأحكام الدين الإسلامي. (ابوعبيد، ٤،٢٠٠٥).

كما تعرف المصارف الإسلامية بأنها : كيان ووعاء يمتزج فيه فكر استثماري واقتصادي سليم ومال يبحث عن الربح الحلال لتخرج منه قنوات تجسد الأسس الجوهرية للاقتصاد الإسلامي وتنتقل مبادئه من النظرية إلى التطبيق .(الخضر، ٢٠٠٧، ١٦٧).والمصرف الإسلامي يساهم في تحقيق التوازن ما بين مصالح مختلف الأطراف (المستثمرين والمساهمين والمجتمع) بهدف تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية إثناء قيامه بوظيفة الوساطة المالية . (IMtiaz A.pervez, 1990, pp 259 - 281)

وبذلك يمكن القول إن المصارف الإسلامية هي تلك المؤسسات المالية التي تسعى إلى العمل في إطار ضوابط وإحكام الشريعة الإسلامية وبما يعزز قيام هذه المصارف بتقديم الخدمات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الإسلامي عن طريق تجميع الأموال واستثمارها في مختلف المجالات وبما يتفق والأحكام الشريعة.

٢- أهمية المصارف الإسلامية

تقدم المصارف الإسلامية مجموعة مختلفة من الوظائف و الخدمات المصرفية في ضوء مجموعة من المبادئ التي يقوم عليها العمل المصرفي الإسلامي ومن هذه المبادئ(تحريم الربا، و تحريم الميسر والغرر ،وتحريم النشاطات المحرمة، والاشتراك في الربح والخسارة و كذلك إسناد كل تمويل إلى أصل حقيقي وليس وهمي).(النوري، ٢٠٠٩، ٤).لذلك تتضمن الأهمية التي تتميز بها المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية من خلال تحديد ابرز الوظائف والخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف الإسلامية إلى المجتمع وأهمها ما يأتي:-(حطاب، ٢٠٠٦، ٣-٤)

أ- القيام بدور البديل الشرعي للمصارف الربوية:

فالمصارف الإسلامية رغم حداثة نشأتها إلا إنها استطاعت تحقيق انجازات كبيرة أثبتت من خلالها قدرتها على أن تحل محل المصارف الربوية، لاسيما وان الأمر يتعلق بحاجة الناس إلى مؤسسات مالية ترفع الحرج عنهم في تعاملاتهم واستثماراتهم المالية.

ويرى الباحثان، إن هذه الأهمية ومدى حاجة الناس إلى الطمأنينة في عملية كسب المال وطرق إنفاقه، جاءت مصداقاً لقول الله تعالى (الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لاَ يَقُومُونَ إِلاَّ كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَ سِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُواْ إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَن جَاءهُ

مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانتَهَىَ فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُوْلَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُ مْ فِيهَا خَالِدُونَ). (سورة البقرة، آية : ٢٧٥).

ب- تجميع المدخرات واستثمارها:-

ومن الخدمات التي تقدمها المصارف الإسلامية إلى المجتمع قيامها بتجميع المدخرات من خلال مساعدة الكثير من الناس وتعريفهم بطريقة حفظ المال وإدارته واستثمارها له لذلك تسعى المصارف الإسلامية إلى تجميع رؤوس الأموال الموجودة لدى الأفراد، سواء الصغيرة منها أم الكبيرة، وتوجيهها نحو نشاطات استثمارية بما يتفق مع الأحكام الشرعية.

ج- تمويل التجارة :

إن الميزة الأساسية التي تتمتع بها المصارف الإسلامية، وكما ذكرنا سابقاً، هي عدم تعاملها بالربا أخذاً وعطاءاً وبذلك فان المصارف الإسلامية تقوم بتمويل عمليات الاستيراد من خلال الاعتمادات المستندية بالاعتماد على صيغ التمويل الإسلامية (كالمرابحة والمشاركة)، فالمصارف الإسلامية تقدم تسهيلات اكبر لعملائها وبشكل أفضل مما هو عليه في المصارف الربوية.

د- القيام بالأعمال الخدمية:

تقدم المصارف الإسلامية مجموعة من الأعمال الخدمية منها (حفظ الأموال أو قبول الحوالات وصرف الشيكات وسداد الالتزامات عن العملاء أو تلقي الحقوق التي للعملاء على الغير) وهي بذلك توفر الوقت والجهد والتكاليف وتقدم هذه الخدمات بشكل كفوء التزام اً بأخلاقيات الإسلام التي تحث على الإتقان والمسامحة واحترام الوقت وغيرها.

هـ - خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

إن قيام المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات من خلال اعتمادها على عدة معايير منها (الربح، والمشروعية ومدى انسجام المشروعات مع ظر وف وأولويات المجتمع) بما ينسجم مع تحقيق أهدافه في تقديم الخدمات التنموية الاقتصادية منها والاجتماعية.

كما لا يخفى أن ما يزيد من أهمية المصارف الإسلامية هو توفيرها لصيغ تمويل كثيرة ومتنوعة، البعض منها يتميز بالأجل الطويل مثل (المشاركة الدائمة بإسم رأس الم ال)، ومنها ما يتميز بأنه قصيرة الأجل مثل (المضاربة)، ومنها ما يرتبط بنشاط اقتصادي معين مثل (المزارعة وبيع السَّلم والاستصناع)، ومنها ما يرتبط بنشاط اجتماعي مثل (القروض الحسنة)، والقسم الآخر من هذه الصيغ يصلح مع العديد من الأنشطة مثل (المرابحة والمشاركة). لذلك فان لهذه الصيغ مزايا تفوق ما هو عليه من أساليب التمويل غير الإسلامية فضلاً عن إنها تتسم

بالشمولية وهذا ما يضيف أهمية اكبر لطبيعة عمل المصارف الإسلامية .(السبعاوي، ٢٠٠٩، ٣٠).

٣- ابرز التحديات التي تواجهها المصارف الإسلامية

تواجه المصارف الإسلامية العديد من التحديات والصعوبات التي انعكست على نتائج الإعمال التي تقوم بها هذه المصارف ومن أهم التحديات ما يأتي:-

أ- أسلوب عرض البيانات في ميزانيات المصارف الإسلامية:-

إن المعايير المحاسبية المستخدمة في عرض البيانات المالية في ميزانيات المصارف التقليدية يتم تطبيقها على البيانات المالية في ميزانيات المصارف الإسلامية وهذا ما يحرم الباحثين المهتمين بمسيرة عمل المصارف الإسلامية من الاستفادة من تلك البيانات في تقييم أداء هذه المصارف وهذا يعود إلى توجيهات البنوك المركزية لمساواة أسلوب عرض التقارير والميزانيات الخاصة بالمصارف الإسلامية بأسلوب عرض التقارير والميزانية الخاصة بالصارف التقليدية . (الشكرچي وخضير،١٤٢،٢٠٠٧)(السبعاوي،١١٦،٢٠٠٩).

ب- علاقة المصارف الإسلامية بالبنوك المركزية:.

ويتمثل هذا التحدي في أن البنوك المركزية لم تقم بإصدار تعليمات وسياسات خاصة للتعامل مع المصارف الإسلامية تختلف عما هو عليه في تعاملها مع المصارف التقليدية لاسيما وان البنك المركزي يعتبر (المقرض الأخير) ، ورغم إن هذا الأمر يعتبر ميزة للمصارف الإسلامية إلا إن تحديد البنك المركزي نسبة فائدة على تعاملاته مع المصارف الأخرى ومنها المصارف الإسلامية قد يحرم المصارف الإسلامية الاستفادة من التعامل مع البنك المركزي؛ لأن الأسس التي يقوم عليها البنك المركزي تختلف تماماً عما هو عليه في المصارف الإسلامية .(السيد فياض، ٢٠٠٤، ٢٢)

ج-العولمة:-

تعتبر العولمة من التحديات التي تواجهها المصارف الإسلامية بما يزيد شدة المنافسة ما بين هذه المصارف العالمية وذلك لأن المصارف الإسلامية لا يمكنها الاستفادة من العولمة او حتى المشاركة في التأثير فيها وذلك لصغر حجمها قياسا بالمصارف التقليدية (الشكر چي وخضير٢٠٠٧،١٤٤)

د- شدة درجة المنافسة بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية:-

تبرز شدة المنافسة وبشكل واضح من خلال دخول المصارف التقليدية(العربية والأجنبية) إلى سوق العمل المصرفي الإسلامي بكل ما تتميز به هذه المصارف من إمكانيات، ومن صور

المنافسة قيام المصارف التقليدية بِ (فتح نوافذ إسلامية، وتأسيس الفروع المستقلة أو تأسيس شركات تابعة، وتحول كامل من النظام التقليدي إلى النظام الإسلامي (محيسن،٢٠٠٦،٩) ويؤدي هذا إلى خلق نوع من التحديات التشغيلية وذلك فيما يتعلق بالبنود الموجودة في الميزانية العمومية للمصرف والتي لا زالت مرتبطة بأنواع من الأ نشطة التي تم التعامل معها سابقاً على أساس الفوائد الربوية.(Juan sole, 2007,pp 10).

هـ- العناصر البشرية المؤهلة:-

إن انتشار المصارف الإسلامية عربيا وعالميا والنمو في حجمها يعني حاجة هذه المصارف إلى المزيد من العناصر البشرية المدربة التي تحتاجها هذه المؤسسا ت لذلك فان هذه المصارف تحتاج بشكل كبير إلى برامج التدريب المكثف التي تنمي قدرات العاملين في المجالات المصرفية والاستثمارية والفنية و أيضاً حاجتها إلى الكوادر الشرعية ذات الخبرة في مجال الأعمال المصرفية والمالية. (النوري،٢٠٠٩، ٥٥- ٥٦).

و- الحملة الدولية على المصارف الإسلامية بعد أحداث (١١ سبتمبر) تحت ذريعة (مكافحة الإرهاب):

أدت أحداث (١١) سبتمبر /٢٠٠١، إلى ظهور تداعيات أثرت بشكل سلبي على قطاع المصارف و المؤسسات المالية الإسلامية لاسيما بعد تعرضه لحملات تشكيك واتهامات باطلة تدّعي تورط قطاع المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في تمويل الأنشطة والعمليات الإرهابية وغسيل الأموال، الأمر الذي وضع قطاع المصارف الإسلامية أمام تحديات في غاية الخطورة ومن هذه التداعيات المزعومة " تجفيف المنابع المالية للشبكات الإرهابية التي تتخذ المصارف الإسلامية ملاذا أم نا لها "، في الوقت الذي احتلت فيه المصارف الإسلامية مكانة مرموقة في الأسواق المالية المحلية والدولية مما اثر سلبا أداء عملياتها في البلدان العاملة فيها .(السيد فياض،١٤،٢٠٠٤).

في ضوء ما تقدم يرى الباحثان إن على القائمين والمهتمين بمسيرة عمل المصارف الإسلامية، البحث عن السبل التي تعزز من أداء هذه المصارف بما يساعدها على التصدي ومواجهة مثل هذه التحديات وغيرها وبما يتوافق ذلك مع ضوابط وأحكام شريعتنا السمحاء، ولا سيما بعد النتائج والمؤشرات التي أفرزتها الأزمة المالية في نهاية العام (٢٠٠٨) والتي أثبتت إن قطاع المصارف الإسلامية كان خارج دائرة الخطر عما هو عليه في المصارف التقليدية، وهذا ما يعزز مكانة المصارف الإسلامية في بيئة العمل المصرفية ويجعلها في المرتبة الأولى بين المصارف الأخرى التي كانت على الدوام سبب لمثل هذه الأزمات؛ بسبب ما تعتمده من سياسات

مالية مخالفة تماماً للضوابط والأحكام الشرعية، ذلك أن الله سبحانه وتعالى توعّد للمعرضين عن أوامره ونواهيه بمعيشة ضيقة وشاقة – وإن ظهر أنه من أهل اليسار– ،كما في قوله تعالى (وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكاً وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى). (سورة طه،الآية:١٢٤).

المبحث الثاني:التحليل المالي للمصارف الإسلامية عينة الدراسة.

سيقدم الباحثان من خلال هذا المبحث نبذة مختصرة عن تأسيس المصارف الإسلامية عينة الدراسة والمتمثلة بِـ (المصرف الإسلامي العراقي والمصرف الإسلام ي الأردني)، ومن ثم القيام بتقييم أداء هذه المصارف باستخدام (التحليل المالي المركب) من خلال نوعين من أدوات التحليل المالي والتي سيتم التطرق اليهما لاحقاً.

أولاً : نبذة عن تأسيس المصارف الإسلامية عينة الدراسة.

١– نبذة تاريخية عن نشأة المصرف الإسلامي العراقي.

أسس المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية في عام ١٩٩٢ برأسمال قدره (١٢٦٤٠٠٠٠٠) دينار عراقي وأجيز بالتعامل بالصيرفة والائتمان من قبل البنك المركزي العراقي في عام ١٩٩٣. تركز نشاط المصرف بالتوسع في ممارسة العمليات المصرفية المختلفة ومن أهدافه المساهم ة في النمو الاقتصادي في القطر ضمن السياسة العامة للدولة وبما يوافق في معاملاته الشريعة الإسلامية.(النظام الداخلي للمصرف الإسلامي العراقي، ٦–٧)

٢– نبذة تاريخية عن نشأة المصرف الإسلامي الأردني.

أسس المصرف الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار كشركة مساهمة عامة أردنية في عام ١٩٧٨ بموجب أحكام قانون الشركات رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ برأسمال لم يتجاوز (٢٠٠٠٠٠٠) دينار ومركزها الرئيسي في مدينة عمان . يقوم المصرف بتقديم جميع الأعمال المالية والمصرفية وإعمال الاستثمار المنظمة على غير أساس الربا وفقا" للأحكام الشريعة الإسلامية من خلال مركزه وفروعه داخل المملكة وعددها (٥١) فرعا"و(١٠)مكاتب مصرفية والشركات التابعة له ويخضع المصرف في إعماله لأحكام قانون البنوك النافذ.(المصرف الإسلامي الأردني،٢٠٠٦، ٥).

ثانياً : تقييم اداء المصارف الاسلامية عينة الدراسة للفترة (٢٠٠٠ – ٢٠٠٨)

في محاولة للقيام بِ (التحليل المالي المركب) استخدم الباحثان نوعين من أدوات التحليل المالي من اجل تحليل القوائم المالية للمصارف الاسلامية عينة الدراسة، من خلال ما يأتي:

التحليل المالي باستخدام النسب المالية: ويشمل (نسب السيولة، وتوظيفات الأموال، ونسب الأمان، ونسب هيكل رأس المال، ومعدل نمو الودائع)، وسيتم الاستفادة من نتائج هذا التحليل بوصفها مدخلات لتحليل التغيير والاتجاه العام.

تحليل التغيير والاتجاه بالاستناد إلى سنة أساس: بعد الحصول على نتائج التحليل المالي باستخدام النسب المالية السابقة الذكر، سيتم استخدام تحليل التغيير والاتجاه بالاستناد إلى سنة أساس وذلك باعتبار احد سنوات الدراسة (سنة اساس) من اجل متابعة التطور النسبي لنسب التحليل المالي للمصارف الاسلامية عينة الدراسة.

وقد اختار الباحثان سنة (٢٠٠٠) بوصفها سنة اساس على اعتبار انها اكثر سنوات الدراسة استقراراً وخاصة للمصرف الاسلامي العراقي فيما يتعلق بسنة (٢٠٠٣) كونها سنة استثنائية ومروراً بالازمة المالية في عام (٢٠٠٨).

كما سيستخدم الباحثان الحرف (أ) للدلالة على المصرف الاسلامي العراقي، والحرف (ب) للدلالة على المصرف الاسلامي الأردني أثناء عملية التحليل.

نسب السيولة:وتتضمن:-

أ- نسبة النقدية الى اجمالي الموجودات (*): بالنظر إلى الجدول رقم (٢) الخاص بالمصرف (أ) يلاحظ أن نسبة النقدية الى اجمالي الموجودات كانت في سنة الأساس (٠.٤١٤) وفي سنة (٢٠٠٨) كانت (٠.٧٠٢)، وخلال سنوات الدراسة كانت هذه النسبة في ارتفا ع مستمر بإستثناء سنتي (٢٠٠٥ و ٢٠٠٦) وهذا يؤشر على حسن اداء المصرف (أ) في المحافظة على معدل السيولة قياساً بإجمالي الموجودات، في الوقت الذي أظهر فيه الجدول (٣) والخاص بالمصرف (ب) أن هذه النسبة في سنة (٢٠٠٠) كانت (٠.٣١٤)، أما في سنة (٢٠٠٨) كانت (٠.٣١٢)، وخلال سنوات الدراسة كان هنالك تذبذب في هذه النسبة إرتفاعاً و انخفاضاً وذلك بسبب انخفاض عنصر النقدية، على عكس المصرف (أ) الذي كان أكثر إستقراراً.

ومن خلال الجدولين (٤) و(٥) يلاحظ أن إتجاه هذه النسبة كانت في تطور مستمر في كِلا المصرفين (أ) و(ب)، عما هو عليه في سنة الأساس، إلا إن تطور النسبة في المصرف (أ) كان

---

*(عمل الباحثون على اشتقاق هذه النسبة كمؤشر لقياس قدرة المصرف على سداد التزاماته المالية عند الاستحقاق دون التعرض لأي مشاكل مالية، وهي تؤدي نفس الغرض الذي تؤديه نسب السيولة.... المصدر: (الشكرچي والعباس، ٢٠٠٢ ، ٦٣)

بنسبة أكبر بسبب إرتفاع عنصر النقدية لديه، وذلك لأن المصرف (أ) يسعى الى الاحتفاظ بسيولة نقدية عالية في الصندوق والبنك المركزي والمصارف المحلية لضمان مواجهة السحب والاستثمار.

ب- نسبة الموجودات المتداولة الى اجم الي الموجودات : من خلال الجدول (٢) يلاحظ أن هذ النسبة لدى المصرف (أ) في سنة (٢٠٠٠) كانت (٠.٩٩٨)، وفي سنة (٢٠٠٨) كانت (٠.٨٧٦)، وخلال سنوات الدراسة ان هنالك تذبذب في هذه النسبة وخاصة في سنة (٢٠٠٥) وما بعدها؛ نتيجة الى تغير عنصري الموجودات المتداولة واجمالي ال موجودات. في حين يلاحظ من الجدول (٣) أن هذه النسبة لدى المصرف (ب) في سنة (٢٠٠٠) هي (٠.٤٠٦)، أما في سنة (٢٠٠٨) فقد كانت (٠.٤٣٥) وبذلك يتبين أن هذه النسبة شهدت أرتفاعاً يسيراً على خلاف ما كانت عليه لدى المصرف (أ).

وبالنظر الى الجدولين (٤) و(٥) فيما يتعلق بإتجاه هذه النسبة وتطورها خلال سنوات الدراسة، أنها لدى المصرف (أ) شهدت تراجعاً في مستواها عما هو عليه في سنة الأساس وهذا التراجع كانت بداياته في سنة (٢٠٠٥) وصولاً الى سنة (٢٠٠٨)، أما في المصرف (ب) كانت هذه النسبة في تطور مستمر خلال سنوات الدراسة.

توظيفات الأموال: وتتضمن:-

أ- نسبة الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع : من خلال الجدول (٢) يتبين أن هذه النسبة في المصرف (أ) كما في سنة (٢٠٠٠) هي (٠.٠٣١) وفي سنة (٢٠٠٨) كانت (٠.٢٣٤)، وخلال سنوات الدراسة كانت هذه النسبة غير مستقرة حيث اتسمت بكونها متذبذبة ارتفاعاً وانخفا ضاً؛ بسبب تغير كلا العنصرين (الائتمان النقدي وإجمالي الودائع). أما في المصرف (ب)، وبملاحظة الجدول (٣) يتبين أن هذه النسبة في سنة (٢٠٠٠) كانت (٠.٤٣٢)، وفي سنة (٢٠٠٨) كانت (١.٥٤٤) وهذا يدل على أن المصرف (ب) لديه تسهيلات في منح الائتمان النقدي أكثر مما هو عليه في المصرف (أ).

وبالرجوع إلى الجدولين (٤) و(٥) يلاحظ أن مستوى نمو هذه النسبة كان منخفضاً لدى المصرف (أ) قياساً بالمصرف (ب) الذي كان أكثر تطوراً في نمو هذه النسبة؛ و سبب ذلك يعود إلى أن المصرف (ب) يمنح الائتمان النقدي في مجالات متعددة ووفق صيغ عمل مختل فة مثل (المرابحة والمشاركة والمضاربة وغيرها)، في حين كان منح الائتمان النقدي مقتصراً على صيغة (المرابحة) لدى المصرف (أ).

ب- نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع: أظهر الجدول رقم (٢) هذه النسبة لدى المصرف (أ) وكما في سنة (٢٠٠٠)، حيث كانت (٠.٤٦١)، أما في سنة (٢٠٠٨) كانت (١.٩٣٨) ومن خلال نظرة عامة لسنوات الدراسة يلاحظ أن هذه النسبة كانت في ارتفاع مستمر حيث بلغت أعلى نسبة لها (٢.١٦٠) في عام (٢٠٠٥)؛ والسبب في ذلك يعود إلى التغير المستمر لعنصر إجمالي الودائع، أما عنصر النقدية فقد كان في ارتفاع مستمر باستثناء سنة (٢٠٠٣). أما المصرف (ب) وكما يظهر في الجدول رقم (٣) حيث كانت هذه النسبة (٠.٤٦١) في سنة (٢٠٠٠)، أما في سنة (٢٠٠٨) كانت (١.١٠٥)وهذا يؤشر إلى ارتفاع هذه النسبة خلال سنوات الدراسة بما يؤكد على حسن أداء إدارة المصرف في هذا الجانب.

ومن خلال الجدولين (٤) و(٥) يلاحظ أن مستوى نمو هذه النسبة في كِلا المصرفين (أ) و(ب) كان في تطور مستمر، إلا أن تطور هذه النسبة لدى المصرف (أ) كان أكثر مما هو عليه في المصرف (ب).

٣-نسب الأمان:وتتضمن:-

أ- نسبة حق الملكية إلى إجمالي الودائع : بالرجوع إلى الجدول (٢) يلاحظ أن هذه النسبة في المصرف (أ) كانت (٠.٣٤) في سنة (٢٠٠٠)، أما في سنة (٢٠٠٨) فقد كانت (١.٦٢٣)، وخلال سنوات الدراسة كانت هذه النسبة في ارتفاع مستمر لغاية سنة (٢٠٠٥) حيث كانت (١.٨٩٤)، ثم أخذت هذه النسبة بالتراجع للسنوات المتبقية من الدراسة. أما في المصرف (ب) فقد كانت هذه النسبة (٠.٠٩٧) في سنة (٢٠٠٠)، وفي سنة (٢٠٠٨) كانت (٠.٣٠٨)، وكانت هذه النسبة في انخفاض مستمر باستثناء سنتي (٢٠٠٧) و(٢٠٠٨) التي شهدت ارتفاع في هذه النسبة.

وبالنظر إلى الجدولين (٤) و(٥) يلاحظ أن اتجاه نمو هذه النسبة في المصرف (أ) كان أفضل مما هو عليه في المصرف (ب)، وهذا مؤشر جيد على أداء المصرف (أ).

ب- نسبة حق الملكية إلى إجمالي الموجودات : من خلال الجدول (٢) يتبين أن هذه النسبة كانت(٠.٠٣١) في سنة (٢٠٠٠)، أما في سنة (٢٠٠٨) فقد كانت (٠.٥٩٠)، وفي معظم سنوات الدراسة كانت هذه النسبة في تزا يد مستمر ماعدا سنة (٢٠٠٦) فقد شهدت انخفاضاً لها . أما في المصرف (ب) وكما مبين في الجدول (٣) فقد كانت النسبة (٠.٠٦٥) في سنة (٢٠٠٠) والتي وصلت فيما بعد إلى (٠.٠٨٧) في سنة (٢٠٠٨)، وخلال سنوات الدراسة يلاحظ أن هذه النسبة كانت منخفضة مع ارتفاع يسير شهدتها السنوا ت (٢٠٠٦) وما بعدها وذلك على عكس ما كانت عليه في المصرف (أ).

وإذا نظرنا إلى الجدولين (٤) و(٥) نلاحظ أن اتجاه هذه النسبة في المصرف (ب) عموماً كانت أفضل مما هو عليه في المصرف (أ)؛ وذلك لأن مؤشرات النسبة في المصرف (أ) كانت متساوية لجميع سنوات الدراسة وهذا يرتب ط بطبيعة عرض تفاصيل البيانات الواردة في التقارير السنوية للمصرف (أ).

نسب هيكل رأس المال: وتتضمن:-

أ- نسبة مجموع إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات : بالنظر إلى الجدول (٢) يلاحظ أن هذه النسبة في المصرف (أ) كانت (١) في سنة (٢٠٠٠)، أما في سنة (٢٠٠٨) كانت (١) أيضاً كما إن النسبة كانت متساوية لجميع سنوات الدراسة وهذا يرتبط أيضاً بمدى دقة البيانات الواردة في التقارير السنوية وأسلوب عرضها، في التعبير عن الواقع العملي للمصرف . أما في المصرف (ب) فقد كانت النسبة (٠.٢٠١) في سنة (٢٠٠٨)، وفي سنة (٢٠٠٨) كانت (٠.٣٢٤).ومن خلال الجدولين (٤) و(٥) وملاحظة اتجاه هذه النسبة فإن المصرف (ب) أفضل من المصرف (أ)؛ وذلك لكون المصرف (أ) تساوت موجوداته مع مطلوباته وذلك حسب البيانات الواردة في التقارير السنوية للمصرف، في حين أن المصرف (ب) تفوق موجوداته على مطلوباته.

ب- نسبة حق الملكية إلى إجمالي المطلوبات : وبالنظر إلى الجدول (٢) الخاص بالمصرف (أ)، يلاحظ أن هذه النسبة كانت (٠.٠٣١) في سنة (٢٠٠٠)، أما في سنة (٢٠٠٨) كانت (٠.٩٥٠) وكانت هذا النسبة في تزايد مستمر في معظم سنوات الدراسة باستثناء سنة (٢٠٠٦) التي شهدت فيها هذه النسبة انخفاضاً. أما المصرف (ب) فقد كانت النسبة (٠.٣٢٨) في سنة (٢٠٠٠)، وفي سنة (٢٠٠٨) كانت (٠.٢٦٩)، وخلال سنوات الدراسة فقد كانت هذه النسبة متذبذبة ويرجع ذلك إلى تغير كِلا العنصرين (حق الملكية وإجمالي المطلوبات). ومن خلال الجدولين (٤) و(٥) يلاحظ أن اتجاه نمو هذه النسبة في المصرف (أ) أكثر مما هو عليه في المصرف (ب)؛ وذلك لزيادة عنصر حق الملكية على إجمالي المطلوبات.

معدل نمو الودائع:-

بالنظر إلى الجدول (٢) يلاحظ أن هذه النسبة في سنة (٢٠٠٠) كانت (١.٦٢٣)، أما في سنة (٢٠٠٨) فقد كانت (١.٠١٧) وفي معظم سنوات الدراسة كانت هذه الن سبة متذبذبة وأكثرها انخفاضاً في سنة (٢٠٠٠) حيث كانت (٠.٦٧٩). أما في المصرف (ب) وكما في الجدول (٣) يلاحظ أن هذه النسبة في سنة (٢٠٠٠) كانت (١.١)، أما في سنة (٢٠٠٨) فقد كانت (١.٤٠٦) حيث شهدت هذه النسبة ارتفاعاً متذبذباً خلال سنوات الدراسة . ويتبين من خلال الجد ولين (٤)

و(٥) أن اتجاه نمو هذه النسبة في المصرف (ب) أكثر مما هو عليه في المصرف (أ)، وهذا مؤشر جيد على دور المصرف واهتمامه في جذب الودائع.

في ضوء ما سبق، وبالرجوع إلى فرضية الدراسة، يمكن القول إن استخدام أدوات التحليل المالي في تحليل القوائم المالية للم صارف الإسلامية عينة الدراسة تساعد في التعرف على الواقع العملي لأداء هذه المصارف، وتحديد نقاط القوة والضعف بما يساهم في وضع الخطط المستقبلية الكفيلة بتحسين أسلوب العمل المتبع لديها.

الاستنتاجات والتوصيات:

توصلت الدراسة إلى العديد من الاستنتاجات والتوصيات وكما يأتي:

أولاً: الاستنتاجات

يساعد التحليل المالي بما يوفره من أدوات مالية على تقييم أداء المؤسسات المالية بشكل عام بما فيها المصارف الإسلامية، ذلك أن التحليل المالي وأدواته لهما الدور الكبير في عملية التخطيط ووضع السياسات المالية السليمة من جهة، وتحسين أداء هذه المؤسسات من جهة أخرى.على الرغم من أن المصارف الإسلامية، ومنذ ظهورها، واجهت العديد من التحديات إلا إنها استطاعت أن تحتل مكانة متميزة بين المصارف الأخرى؛ وذلك لما تستند إليه من مبادئ وأسس تتوافق مع ما جاء في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة من ضوابط وأحكام.

تختلف آلية إظهار عناصر القوائم المالية الخاصة بعمليات المصرف الإسلامي، من مصرف إلى آخر، وذلك بحسب الظروف التي تعمل فيها هذه المصارف ، وهذا ما يؤدي إلى وجود نوع من الغموض في التفاصيل الخاصة بعمليات بعض المصارف من خلال قوائمها المالية فضلاً عن أن ذلك السبب يعود إلى تعليمات البنوك المركزية فيما يتعلق بعرض عناصر القوائم المالية الخاصة بالمصارف الإسلامية ومساواتها في هذا الجانب مع غيرها من المصارف، ومثال ذلك طريقة عرض عناصر القوائم المالية المتبعة في المصرف الإسلامي العراقي.

أظهرت مؤشرات تحليل التغيير والاتجاه العام للمصرفين (الإسلامي العراقي) و(الإسلامي الأردني) أن نتائج تقييم المصرف الإسلامي العراقي كانت أفضل من نتائج تقييم المصرف الإسلامي الأردني من خلال ستة نسب هي (نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات) و(الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع) و(النقدية إلى إجمالي الودائع) و(حق الملكية إلى إجمالي الودائع) و(حق الملكية إلى إجمالي الموجودات) و(حق الملكية إلى إجمالي المطلوبات)، في حين كان مستوى نمو المصرف الإسلامي الأردني أفضل من نتائج تقييم المصرف الإسلامي العراقي في ثلاثة نسب هي

(الموجودات المتداولة إلى إجمالي الموجودات) و(إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات) و(نسبة نمو الودائع).

ثانياً: التوصيات

لكي تؤدي المصارف الإسلامية أهدافها الاقتصادية والاجتماعية بالشكل المطلوب، ينبغي إعطاء إدارات هذه المصارف الدور الكبير في اتخاذ القرارات ورسم السيا سات المالية والخطط المستقبلية بما يعزز مكانة هذه المصارف في المجتمعات العاملة فيها.

من أجل تجاوز التحديات التي تواجهها المصارف الإسلامية ينبغي أن تعمل هذه المصارف على توحيد أساليب عملها في مجالاتها المختلفة، ومن أهمها المجالات الشرعية؛ لكي يساعد ذلك على إعطاء صورة واضحة عن طبيعة عمل هذه المصارف للعالم أجمع، ولتحقيق ذلك ينبغي تشكيل هيئة دولية من فقهاء وعلماء الأمة الإسلامية لتذليل العقبات التي تعيق عمل المصارف الإسلامية من خلال إصدار وتوحيد الفتاوى التي تتلاءم وطبيعة عمل هذه المصارف من جهة ، ولقيام هذه الهيئة بالدور الإشرافي والرقابي ومتابعة سير عمل المصارف الإسلامية، وذلك من جهة أخرى.

على البنوك المركزية أن تأخذ بنظر الاعتبار طبيعة عمل المصارف الإسلامية في جانبين، الأول (في عرض عناصر القوائم المالية الخاصة بهذه المصارف)، الثاني (فتح حساب خاص للتعامل مع المصارف الإسلامية بما يوافق الأسس والضوابط والأحكام التي تعتمدها هذه المصارف في طبيعة عملها).

ضرورة أن تشمل عمليات المصرف الإسلامي العراقي مختلف القطاعات الاقتصادية، من خلال توسيع عمليات المصرف واستخدامه الأدوات والأساليب المالية الإسلامية المختلفة لاسيما أ ن المصرف، ومن خلال ما ظهر في الجانب العملي، يتمتع بارتفاع معدلات السيولة لديه، فضلاً عن الاستفادة من التجارب العملية الناجحة للمصارف الإسلامية الأخرى، ومثال ذلك (المصرف الإسلامي الأردني).

ينبغي الاهتمام بنوعية الكوادر البشرية العاملة في المصارف الإسلامية، من خلال استقطاب من يؤمن برسالة هذه المصارف من جهة، واهتمام إدارات المصارف لإكساب هذه الكوادر الخبرة والمعرفة من خلال إقامة الدورات التدريبية و تبني الندوات والمؤتمرات التي تساهم في تطوير آلية عمل المصارف الإسلامية والتعريف بها ضمن مجالاتها المختلفة (الشرعية والإدارية والمالية والمحاسبية والاقتصادية والاجتماعية).

المصادر

١- المصادر العربية:

١- القرآن الكريم.

٢- أبو عبيد، أحمد عبد الفتاح، ٢٠٠٥، المصارف الإسلامية ودورها في تعزيز القطاع المصرفي،منتدى دار الإيمان.

٣- التقارير السنوية والميزانيات العمومية للمصرف الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار للفترة (٢٠٠٠ – ٢٠٠٨).

٤- التقارير السنوية والميزانيات العمومية للمصرف الإسلامي العراقي للاستثمار والتنمية للفترة (٢٠٠٠ – ٢٠٠٨).

٥- حطاب، كمال توفيق، ٢٠٠٦، المصارف الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، المؤتمر العلمي الخامس لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الأهلية،(٢٧ – ٢٩) تشرين الثاني، ٢٠٠٦.

٦- الراوي، خالد وهيب وسعادة، يوسف، ٢٠٠٠، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

٧- السبعاوي، مشتاق محمود، ٢٠٠٩، الدور التمويلي للمصارف الإسلامية وآفاق تطويره في ضوء المسؤولية الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

٨- السيد فياض، السيد عطية، ٢٠٠٤، الرقابة الشرعية والتحديات المعاصرة للبنوك الإسلامية،المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى.

٩- الشكرجي، بشار ذنون وخضير، حلا سامي، ٢٠٠٧، الصيرفة الإسلامية : الأداء والتحديات، مجلة بحوث مستقبلية، العدد التاسع، كلية الحدباء الجامعة، الموصل – العراق.

١٠- الشكرجي،بشار ذنون وال عباس، حسن صبحي، ٢٠٠٢، التحليل المالي بوساطة النسب المالية للمصرف الإسلامي العراقي للفترة (١٩٩٣ – ٢٠٠٠)، مجلة تنمية الرافدين، العدد (٢٤)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

١١- عبد الهادي، محمد سعيد، ٢٠٠٨، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار الجامعة للنش ر والتوزيع.

١٢- لخضر، شعاشعية، ٢٠٠٧، الجوانب القانونية لتأسيس البنوك الإسلامية، مجلة الباحث، العدد (٥).

١٣- محمد، منير شاكر وإسماعيل،إسماعيل ونور، عبد الناصر، ٢٠٠٠، التحليل المالي (مدخل صناعة القرارات)، الطبعة الأولى، مطبعة الطليعة، عمان، الأردن.

١٤- محيسن ، فؤاد محمد، ٢٠٠٦، المصارف الإسلامية :الواقع والتطلعات، المؤتمر الأول للمصارف الإسلامية- تحت شعار "آفاق الصيرفة الإسلامية "، ١٣ – ١٤/ ٣ / ٢٠٠٦، سورية – دمشق.

١٥- النوري، محمد، ٢٠٠٩، التجربة المصرفية الإسلامية بأوربا : المسارات، التحديات والآفاق، المجلس الأوربي للإفتاء والبحوث، الدورة التاسعة عشر، اسطنبول.

١٦- النظام الداخلي للمصرف الإسلامي العراقي.

٢- المصادر الأجنبية:

١ -Cup Benton E., 1983, Principle of Financial Management, New York, U.S.A.

٢-Imtiaz A.pervez, 1999, Arab Law Quartly, Vo.5, No.4, pp. 259-281.

3-Juan Sole, 2007, Introducing Islamic Banks in to Conventional Banking Systems, International Monetary Fund, July.

4-Tuckey Steve, 2000, Is Dynamic Financial Analysis Wave of Failure Insurance Accounting, Vo.11, Issue.15.